

وتجاهل القدرات العسكرية للعدو الاسرائيلي والافتراض المدهش بأن اسرائيل يمكن أن تحارب وحدها، وأن اميركا لن تخفّ لمعاونتها، بكل آلتها العسكرية، وضعف الاستعداد العسكري الذي فضحته ثغرة الدفرسوار، ثم خطاب السادات المتباهي بالنصر، يوم ١٦ [تشرين الأول] اكتوبر، وعلان برنامج سلام، يتحدث عن فتح القناة، ويشير إلى الاستعداد لوقف القتال وعقد مؤتمر للسلام. مما كان قميناً بأن يصب الماء البارد على حمية المقاتلين». ويدل تقرير دورة اللجنة المركزية على التخطيط لحرب محدودة «من قول السادات في مؤتمره الصحفي، في أول [تشرين الثاني] نوفمبر. — واحتمال استئناف القتال ضد اسرائيل ما زال وارداً — 'أنا مش مستعد أصدر أمر للجيش المصري بمحاربة اميركا . وفي هذه العبارة الموجزة، لخص السادات كل عجز تحالف الفئات ذات التطلع الرأسمالي، وتهافتها، والتناقض الصارخ بين أقوالها وأفعالها، وكل الموقف الطبقي للبرجوازية المصرية والعربية من معركة التحرير وقضية فلسطين». وما لبث السادات «أن مضى خطوة أبعد، حين وصف موقف اميركا من الصراع في الشرق الأوسط بأنه بناء، وخطوة أخرى حين أعلن عن إعادة العلاقات معها، قبل انسحاب اسرائيل، ولو إلى خط وقف اطلاق النار». كما تأكد التخطيط لحرب محدودة «في الحرص البالغ على ألا يتجاوز القتال الجيوش النظامية، إلى الشعوب العربية وقواها الثورية». حيث تم التركيز على «التحرك المحسوب لدول البترول، والتحرك الديبلوماسي المكثف من منظمات ونحو غايات يمينية. وخلال مجرى القتال كله، وجدت القوى الوطنية والتقدمية نفسها في موقف المنفرج... وأخيراً، يتأكد التخطيط لحرب محدودة في خفوت أو انعدام الحديث عن التحالف العربي-السوفيياتي». ووصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلى أن «وقف اطلاق النار، هذه المرة، كان محسوباً، قبل أن يبدأ القتال... منذ البداية كان هدف الحرب هو خلق مجابهة عسكرية محدودة، بأقل مشاركة من الشعوب العربية، بأقل صدام مع الامبريالية الاميركية، بأكبر مساحة من التحالف مع الاقطاع العربي، وبأضيق مساحة من التحالف مع المعسكر الاشتراكي؛ وذلك قصد التوصل إلى مساومة، على حساب حركة التحرر العربية والشعب الفلسطيني». ويحذر الحزب الشيوعي السوداني الشعوب العربية من أن المرحلة القادمة ستعيش تحالفاً اقطاعياً-رأسالياً على ساحة الوطن العربي. ويطالب بتحديد «قوى حركة التحرر الوطني العربية وقوى أعدائها، بوضوح» من أجل وضع برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية موضع التنفيذ، والذي يتضمن: ضرب مواقع النفوذ الأجنبي، والتحالف المتكافئ بين قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية، مع تحديد القوى الثورية العربية لمفهوم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحسم الموقف من الحركة الديمقراطية في مصر، ودعمها، والتضامن معها، ذلك «أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس إلا تنظيماً يعبر عن مصالح تحالف فئات البرجوازية الصغيرة، العسكرية والمدنية اليمينية، وفكرها، وانفرادها بالسلطة، ودكتاتوريتها»، مع الاقتناع بأن «القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة، في الفترة الراهنة، على قيادة الثورة الديمقراطية إلى النصر، دون وهن أو تردد، هي الطبقة العاملة». و«نبذ الأوهام والنظريات الزائفة، التي تهوّل من دور البرجوازية الصغيرة»، مع الحاجة إلى صيغ جديدة للتحالف مع الحركة الثورية العالمية^(١١).